



Distr.
GENERAL

S/16438
27 March 1984

ORIGINAL : ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ ،
وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

- بناءً على تعليقات من حكومي لي الشرف أن أشير الى مذكرتك الواردة في الوثيقة المرقمة (S/16433) المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ والمتضمنة (تقرير الاخصائيين الذين عينهم الأمين العام لبحث مزاعم جمهورية ايران الاسلامية بشأن استعمال أسلحة كيميائية) . وأود أن أبدأ الآتي :
- ١ - ليس للحكومة العراقية أى تعليق على التقرير وهي لا ترى نفسها معنية به . فالعراق لم يستخدم هذه الأسلحة وإذا كان الخبراء الذين أرسلهم الأمين العام قد وجدوا مواد من هذا النوع في بعض المناطق الايرانية فإن ايران هي التي تتحمل مسؤولية ذلك .
 - ٢ - ان السيرة البربرية لنظام ايران معروفة للجميع فهو يرسل الأطفال الى جبهات القتال ويستخدمهم في تفجير الالغام ، ويغتصب الفتيات في السجون قبل اعدامهن ويبرر هذه الفظائع الوحشية وغيرها بتبريرات دينية زائفة ، وهو يقتل الأسرى . ولذلك لا يمكن أن يعفى من احتمال فبركة أوضاع يحاول من خلالها ايجاد تبريرات لهزائمه في العدوان على العراق ولصرف نظر الرأى العام الدولي عن القضية الأساسية وهي ضرورة ايقاف الحرب .
 - ٣ - من الواضح تماما ان الأمانة العامة للأمم المتحدة قد تصرفت على مسؤوليتها الخاصة بارسال البعثة الى ايران ، وكما ورد في التقرير فإن الأمين العام قد فعل ذلك بناءً على الحاح الجانب الايراني . وفي هذا الشأن نود أن نبين النقاط الآتية :
(أ) ان تحرك الأمانة العامة هذا يعني التركيز على الجوانب الثانوية والعرضية للنزاع وخاصة المزعومة منها في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة الى التركيز على أصل القضية وهي النزاع نفسه والى ضرورة انهاءه وفقا لقرارات مجلس الأمن ٤٧٩

(١٩٨٠) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ و ٥١٤ (١٩٨٢) في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ و ٥٢٢ (١٩٨٢) في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ و ٥٤٠ (١٩٨٣) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ وقرار الجمعية العامة ٣٧/٣ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ .

(ب) كما أن تحرك الأمانة العامة هذا يعني أنها تلبي طلبات أحد طرفي النزاع الذي يصر على استمرار الحرب كما يصر على الاعلان عن نواياه باحتلال الطرف الآخر (العراق) وفرض ارادته السياسية عليه . وهذه هي المرة الثانية التي تلبي فيها الأمانة العامة طلبا إيرانيا يتناول أيضا الجوانب الجزئية في النزاع حيث سبق للأمين العام وبناء على الحاح الإيرانيين أن أرسل في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٣ فريقا لتقصي الحقائق حول تعرض الأهداف المدنية للقصف .

ومما تجدر ملاحظته انه في الوقت الذي لبت فيه الأمانة العامة طلبين تقدمت بهما إيران لارسال بعثة تقصي حقائق فانها قد تجاهلت تماما الطلبات المتكررة التي قدمها العراق اليها لارسال بعثة لتقصي الحقائق حول معاملة الاسرى في البلدين وذلك بسبب الانتهاكات الصارخة التي يتعرض اليها الاسرى العراقيون ، كما جاء ذكره في مذكرتي اللجنة الدولية للصليب الأحمر المؤرختين في ٧ أيار/مايو ١٩٨٣ و ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٤ .

(ج) ويتضح من ذلك أن الأمانة العامة ، بتلبيتها رغبة الطرف الذي رفض كل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، ورفض التعاون معهما في ايجاد حل للنزاع القائم على أساس القانون الدولي ومبادئ الميثاق ، تمكن ذلك الطرف (إيران) من استغلال دور الأمين العام لأغراض دعاية . وكم كنا نتمنى لو أن الأمانة العامة قد اشترطت على الطرف الذي لجأ في هذه القضية المزعومة الى الأمم المتحدة أن يقبل بولاية الأمم المتحدة بشأن تسوية النزاع وعلى محاولة ايجاد حل سلمي له بموجب مقررات المنظمة الدولية وأن يحترم كل اتفاقيات جنيف وأن تشرط على إيران التقيد بكل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالنزاع وليس انتقائا ما ينسجم مع أهدافها الدعاية من جزئيات تلك الاتفاقيات .

(د) ان الحكومة العراقية لم تزال تأمل أن تتولى الأمانة العامة مسؤوليتها تجاه النزاع بصورة متوازنة وأن لا تقع تحت ابتزاز طرف واحد هو الطرف

الذى يرفض السلام ويصر على العدوان ويخالف القوانين الدولية ويستهيئ بالمنظمة الدولية ومقرراتها . كما تأمل أن تركز الأمم المتحدة وآمينها العام على وضع حد لهذا النزاع بموجب القوانين الدولية ومقررات المنظمة الدولية وأن تسعى لاتخاذ خطوات من شأنها أن تلزم الطرفين بكل الاتفاقيات والأعراف الدولية . وبذلك يكون الأمين العام قد قام بدوره بموجب الميثاق وأدى مهمته الانسانية . وفي هذا الصدد فإن العراق في الوقت الذى يرحب فيه بما جاء في تصريح الأمين العام حول ضرورة انتهاء الحرب ، فإنه كان يأمل بأن يوجه الأمين العام دعوته لفسح المجال أمام مساعيه في هذا السبيل ليس الى حكومتى العراق وإيران بل الى ايران وحدها إذ أنها الطرف الذى رفض لحد الآن التعاون مع تلك المساعي ؛ بينما أكد العراق مرارا استعداداه للتعاون مع الأمين العام ومع جميع الجهات الأخرى التى بذلت مساعيها لوقف إطلاق النار ووضع حد للنزاع .

أرجو من سعادتكم توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض القيسي
الممثل الدائم
